بنهاية ٢٠١٣م

توجهات حكومية لرفع القدرة التوليدية المنتجة للكهرباء إلى ٢١٠٥ ميجا

■ «الثورة / عبدالله الخولاني

أكد تقرير رسمي أن أولويات الحكومة خلال الفترة القادمة ستركز على التسريع في تنفيذ الأولويات العشر لدعم النمو الاقتصادي وتوجيه الإمكانيات والموارد المالية والمادية المتاحة لتنفيذها بما يحقق نجاح في مختلف مجالات وقطاعات الأولويات المستهدفة وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال التطبيق الكامل للضريبة العامة على المبيعات وإعادة هيكلة الإنفاق العام والمضي على المدى المتوسط والطويل في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والإدارية بوتيرة منتظمة بالإضافة إلى حشد الموارد الخارجية الكافية على شكل منح نظرا لضعف استدامة المديونية .

وقال إنه سيتم العمل على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الواعدة عن طريق تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتنمية الصناعات التحويلية وتنشيط قطاع السياحة وتكثيف الجهود لتوسع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز والثروة المعدنية والترويج لها وإقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني من خلال اتباع سياسة مائية وبيئية سليمة وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وتطوير شبكة النقل بما يلبي احتياجات النمو الاقتصادي .

مشددا على أهمية تحسين إدارة الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية وتطوير النظام الضريبي بما يكفل العدالة وكفاءة التحصيل وكذلك ترشيد الإنفاق العام لصالح زيادة الإنفاق الاستثماري والحفاظ على الاستقرار النقدي وإصلاح القطاع المصرفي وإنشاء سوق الأوراق المالية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية .

وأوضح التقرير أن الحكومة اعتمدت عدة مسارات للتخفيف من الفقر منها إعطاء الأولوية للاستثمارات كثيفة العمالة في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة مع التركيز على المناطق الريفية وتعزيز آلية وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية ودعم خدماتها للفئات الفقيرة من خلال التدخلات المباشرة التي تقوم بها شبكة الأمان الاجتماعي وإعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للأمن الغذائي وتنمية القدرات البشرية للفقراء .

مشيرا إلى أن اعتماد الحكومة خارطة طريق لدمج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول الخليج العربية تعتمد على ثلاثة محاور هي استيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي وتشجيع القطاع الخاص الخليجي على توسيع دائرة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الميزة النسبية ومنها القطاعات الواعدة مثل الغاز الطبيعي والأسماك والسياحة والصناعة التحويلية والاستخراجية كثيفة العمالة أو في مزايا المنطقة الحرة بالإضافة إلى توسيع تدفق تجارة السلع والخدمات بين اليمن ودول الخليج العربية واستغلال الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد اليمني في مجال الإنتاج من السلع والخدمات.

مؤكدا على أهمية تفعيل المحاور الداعمة لتنفيذ السياسات والبرامج التنموية والمتمثلة في مواصلة تعزيز الأجندة الوطنية للإصلاحات كون نجاح التنمية في اليمن لا يتوقف على إتاحة الموارد المالية والبشرية فقط وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وإقامة شراكة تنموية مع المانحين .

ويظهر تقرير أداء الحكومة خلال العام ٢٠٠٩م والمقدم لمجلس النواب إلى إقرار توجهات تفعيل دور السياسة المالية لإصلاح الاختلالات الهيكلية وحفز النمو الاقتصادي على إقرار الأولويات العشر للحكومة والمتمثلة في تحسين استدامة المالية العامة من خلال خفض الدعم الحكومي للمشتقات النفطية عن طريق تحسين شراء المشتقات النفطية وخفض تكلفتها واستبدال مصادر الطاقة الكهربائية من الديزل إلى الغاز وتسريع مسار تشجيع الاستكشافات النفطية والغازية والمعدنية للحد من التراجع في إنتاج النفط .

لافتا إلى أهمية تحديث السياسات العامة للتشغيل بما يؤدي إلى توفير فرص العمل في الداخل والخارج للعمالة اليمنية وخاصة في أسواق الدول المجاورة وذلك لخفض معدلات البطالة واتخاذ سياسات جديدة لتشغيل الكهرباء بالاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بحيث ترتفع القدرة التوليدية المنتجة إلى ٢١٠٥ ميجا بنهاية ٢٠١٣م والتوجه نحو معالجة مشاكل الأراضي وتنفيذ سياسات فرض هيبة الدولة وتطبيق سيادة القانون ووضع المعالجات العاجلة لشحة المياه ووضع وتنفيذ خطة اقتصادية موحدة لمدينة عدن تتمثل محاورها في استغلال ميناء عدن كمحور ارتكاز استراتيجي للتجارة العالمية واستغلال مطار عدن الدولي.

رأي اقتصادي

مواكبة العصر

خالد عبدالله الهادي

■ في ظل تحولات العصر وتطوراته يقتضي في كل مرحلة من مراحله مواكبة متغيراتها على كل مستوى وتفرع وصعيد، التي تفرضها احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحدياتها التي لا بد من مواجهتها من الآن وتحويل تلك التحديات إلى إنجازات على الأرض في الواقع العملي، وهذا لا يأتي إلا من خلال تخطيط استراتيجي يتضمن خططاً وبرامج وآليات محددة في مشاريع عملاقة تبدأ أول ما تبدأ حسب الأولويات ببنى تحتية شاملة ومتكاملة من طرق مسفلتة جديدة وحديثة تربط خطوط الحدود البرية بموانئ برية حديثة وجمركية، إلى خطوط ساحلية مرتبطة بموانئ بحرية متعددة الاختصاصية، جمركية تجارية اصطيادية سمكية وتطوير قطاع النقل والمواصلات، إلى جانب تطوير الطاقة الكهربائية كمتطلبات رئيسية لجذب الاستثمار في إقامة مدن صناعية ومنشآت استثمارية عملاقة تلبي الحاجة وتتيح فرص العمل وتخفض من مظاهر البطالة وتساهم في تنمية الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى تنفيذ خطط وبرامج في مشاريع تطوير التعليم العام والتربوي وتحديثه ومشاريع تطوير الصحة العامة بصورة دقيقة شاملة في إطار نظم مؤسسية تعليمية وتربوية وصحية تنموية حقيقية تأخذ بتجارب وخبرات ومعايير البلدان الشقيقة والصديقة المتقدمة في هذه المجالات الهامة والرئيسية لنهوض وتنمية المجتمع.

كما أن الاستثمار في مجال التعليم العام والعالي يعد من ضرورة وحاجة عصر الاقتصاد التقني والتكنولوجي، وذلك من خلال إنشاء جامعات جديدة ذات أسس علمية ومعايير عالمية في كليات وأقسام وتخصصات تقنية حديثة وتكنولوجية تلبي احتياجات سوق العمل وتواكب التطورات ومدخل للاقتصاد المعرفي، وستكون الدولة والحكومة، بلا شك، متفاعلة بإيجابية مع كل مستثمر، في تشجيعها ودعمها وتسهيلاتها وكل ما من شأنه خدمة المجتمع واقتصاده.

١,٢ مليار دولار عجز ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٩م

■ «الثورة /كتب/ علي البشيري

كشف تقرير حكومي أن ميزان المدفوعات حقق عجزاً يصل إلى مليار و ٢٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م.

وبين التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن ميزان المدفوعات لأول مرة منذ عام ١٩٩٨م حقق هذا العجز الكبير، مرجعاً ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات اليمنية جراء انخفاض اسعار النفط في الاسواق الدولية خلال عام ٢٠٠٩م.

وأشار التقرير إلى أن العجز في ميزان المدفوعات يمثل ٤,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٩م مقارنة مع فائض بلغ ٦٠١ مليون ودلار وبنسبة تقدر بنحو ٢٪ من الناتج الاجمالي في عام٢٠٠٨م.

ومن المتوقع ان يتراجع عجز ميزان المدفوعات خلال العام الجاري ٢٠١٠م وذلك نتيجة توقع ارتفاع قيمة الصادرات النفطية جراء تحسن اسعار النفط في الاسواق الدولية خلال هذا العام.

حركة ملاحية نشطة بميناء عدن في نوفمبر

■ عدن/سبأ

استقبلت أرصفة المعلا ميناء عدن، والزيت للمصافي، وميناء الاصطياد الساحلي بالتواهي خلال نوفمبر الماضي ٢٠٢ سفينة تجارية وناقلة نفط وديزل وسفناً صغيرة محلية للصيد البحري.

وذكر مدير الميناء البحري بعدن حمود محمد المطري لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن أرصفة المعلا استقبلت ١٥٨ سفينة صغيره أقلت مؤثاً ومواد غذائية استهلاكية لعدد من دول القرن الأفريقي في حين استقبل الرصيف السياحي خمسة يخوت سياحية أجنبية أقلت ٢٤ سائحاً وسائحة من مختلف الجنسيات الأوروبية.

وأضاف المطري أن عدد الواصلين والمغادرين من اليمنيين والعرب والأجانب عبر ميناء عدن خلال الشهر نفسه بلغ نحو / ٢٠٥/ منهم / ١٠٧/ من الواصلين و/ ٩٨/ من المغادرين، فيما منح المكتب / ٦٨/ تاشيرة سياحية مجانية لعدد من الأشقاء والأجانب لغرض الترويج السياحي.

١,٣ تريليون ريال قيمة الإنتاج النفطي عام ٢٠٠٩م

■ «الثورة/كتب/علي محمد

أظهرت إحصائية رسمية تراجع قيمة الإنتاج النفطي إلى تريليون و(٣٠١) مليار ريال عام ٢٠٠٩م، وذلك من تريليونين و(٥٧) مليار ريال عام ٢٠٠٨م.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغ حجم التراجع في قيمة الإنتاج النفطي خلال عام ٢٠٠٩م نحو (٧٥٦) مليار ريال، وذلك بنتيجة انخفاض متوسط قيمة أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى (٦٣) دولاراً مقابل (٩٨) دولاراً خلال عام ٢٠٠٨م.

وأشارت الإحصائية إلى تراجع كمية الإنتاج إلى (١٠٠) مليون برميل مقابل (١٠٤) ملايين برميل وبتراجع يقدر بـ (٤) ملايين برميل.

كما انخفضت حصة الدولة من كمية الإنتاج النفطي إلى (٦٠,٢٧) مليون برميل، وذلك من (٧١,٥٤) مليون برميل، فيما تراجعت حصة الشركاء إلى (٣٩,٧٦) مليون برميل من (٣٢,٥٩) مليون برميل خلال نفس الفترة.

الجدير بالذكر أن قطاع النفط يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، غير أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى (١٨,٥٪) عام ٢٠٠٩م وذلك من (٣١,٢٪) عام ٢٠٠٨م.

ارتفاع تمويلات البنوك التجارية الاسلامية للصادرات إلى ١٣ مليار ريال

■ «الثورة/كتب/ علي محمد

ارتفعت التمويلات الممنوحة من البنوك التجارية والاسلامية للصادرات إلى ١٣ ملياراً و ٤٠ مليون ريال في اغسطس ٢٠١٠م.

وأوضحت بيانات احصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن التمويلات زادت بنسبة كبيرة خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت من قرابة ثلاثة مليارات ريال في اغسطس ٢٠٠٩م إلى اكثر من ستة مليارات نهاية عام ٢٠٠٩م.

كما سجلت التمويلات الممنوحة من البنوك التجارية والإسلامية ارتفاعا كبيراً خلال العام الجاري حيث ارتفعت من ١٠ مليارات و ٣٧٤ مليون ريال في يونيو ٢٠١٠م إلى ١٢ ملياراً و ٤٦٠ مليون ريال في يوليو من نفس العام.

وبلغت القروض والسلفيات قصيرة الاجل نحو ١٢ ملياراً و ٨٢٣ مليون ريال ، فيما بلغت القروض متوسطة وطويلة الاجل ١٤٧ مليون ريال.

محافظ ريمة يتفقد سير العمل في مشاريع خدمية وتنموية بتكلفة ٢٩٨ مليون ريال

■ «ريمة/سبأ

تفقد محافظ ريمة علي سالم الخضمي أمس سير العمل في عدد من المشاريع الخدمية والتنموية الجاري تنفيذها في المحافظة بتكلفة ٢٩٨ مليون ريال .

حيث تفقد سير العمل في تنفيذ مشروع مبنى بنك التسليف التعاوني الزراعي البالغ تكلفته ٨٢ مليون ريال بتمويل ذاتي من البنك وبنسبة إنجاز بلغت ٩٠٪، والذي يتضمن مكاتب إدارية وقاعات التداول النقدي وغيرها من المرافق.

واطلع على سير العمل بمشروع المجمع التربوي بمركز عاصمة المحافظة الجبين البالغ تكلفته ١٢٣ مليون ريال بتمويل مركزي· وبلغت نسبة الإنجاز في المشروع الذي يأتي في إطار إيجاد بنية تحتية لتطوير العملية التعليمية والتربوية ٨٠٪.

ويتكون المجمع من ثلاثة طوابق تضم ٢٤ فصلا وعدداً من المكاتب الإدارية وقاعة اجتماعات وصالات ومرافق تربوية متعددة الاغراض.

كما تفقد الخضمي سير العمل بمشروع مدرسة الفتح النموذجية بعاصمة المحافظة الذي يشمل إعادة بناء وتأهيل وترميم المدرسة إلى جانب المرافق الأخرى بتكلفة ٤٨ مليون ريال بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

واطلع المحافظ على سير العمل بمشروع الصالة العامة المغلقة التربوية التي تعد من القاعات الكبيرة متعددة الاغراض بالمحافظة والمرافق التابعة لها بتكلفة ٤٥ مليون ريال.

وخلال التفقد أكد المحافظ الخضمي ضرورة إنجاز هذه المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة والالتزام بالتصاميم الفنية والهندسية المعدة مسبقا.. لافتا إلى أهمية دور المجتمعات المحلية لإنجاح المشاريع والحفاظ عليها والتي تهدف في المقام الاول إلى خدمة التنمية والمجتمع واستكمال البنية التحتية في المحافظة.

وأشار إلى أن هناك العديد من المشاريع الجاري العمل فيها وكذا المشاريع التي سيتم تنفيذها والتي ستضاف إلى ما تم تحقيقه من المشاريع في جميع مختلف المجالات في المحافظة التي تخدم المجتمعات المحلية في الريف والحضر.

خلال النصف الاول للعام ٢٠١٠م

٨٣٣ مليون ريال إيرادات المؤسسة المحلية للمياه بحضرموت

■ «المكلا/أحمد محمد بن زاهر

بلغ أجمالي إيرادات المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة حضرموت ومناطق الساحل خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٠م، ٨٣٣ مليوناً و٨٥٨ ألف ريال ذكر ذلك لـ(الثورة) الأخ المهندس عوض سالم القنزل مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة حضرموت ومناطق الساحل.

مشيراً إلى أن من بين هذه الإيرادات ٧٣٥ مليوناً و٧١٤ ألفاً و٨٠ ريالاً قيمة مبيعات المياه و٩٨ مليوناً و١٤٤ ألفاً و٣١٠ ريالات إيرادات متنوعة كما بلغت كمية المياه المنتجة خلال النصف الأول من العام الجاري ١١ مليوناً و٥٥٢ ألفاً و٣٣٥ متراً مكعبا فيما بلغت كمية المياه المستهلكة لنفس الفترة ٧ ملايين و٣٨١ ألفاً و٥٠٧ أمتار مكعبة بزيادة ٢٢٧ ألفاً و٥٨٠ متراً مكعبا عن عام ٢٠٠٩م بنسبة ٣,١٪ فيما بلغت كمية المياه المفقودة ٤ ملايين و١٧٠ ألفاً ٨٢٨ متراً مكعبا بنسبة ٣٦,١٪.

وأشار مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة حضرموت ومناطق الساحل إلى أن التكلفة المعتمدة لمشاريع البرنامج الاستثماري العام الجاري ٢٠١٠م بلغت ملياراً و٤٥٠ مليون ريال وبلغ مستوى الإنجاز خلال النصف الأول للعام الجاري ٦٣٥ مليوناً و٩٢٦ ألفاً و٣٨٨ ريالا منه تحسين خدمات المياه والصرف الصحي بالمكلا وتخفيض الفاقد في شبكة مياه المكلا وتوفير مصادر مياه لمدينة الشحر ومشروع مياه ومجاري حديبو ومشروع مياه ومجاري قلنسية ومشروع مياه ومجاري ميفع- حجر اضافة إلى مشروع مياه ومجاري الريدة الشرقية وقصيعر ومشروع مياه ومجاري الديس الشرقية ومشروع مياه ومجاري الحامي ومشروع مياه ومجاري المناطق المجاورة لغيل باوزير ومشروع مياه ومجاري بروم، البحث عن مصادر المياه الجديدة للمناطق الساحلية ومياه ومجاري المناطق الشرقية ومشروع وادي دوعن والمناطق المجاورة.

أكاديميون وخبراء اقتصاد يدعون الحكومة لتنفيذ إجراءات تحفيزية للاقتصاد الوطني

■ «الثورة/كتب /احمد الطيار

دعا أكاديميون وخبراء اقتصاد، الحكومة للقيام بمزيد من الإجراءات الحقيقية والفعالة لتحفيز الاقتصاد اليمني خلال العام القادم ٢٠١١م، عبر حزمة من القوانين والتسهيلات الخاصة، كتحرير بعض القطاعات الخدمية التي تديرها الدولة او تنويع مصادر الدخل القومي.

وقالوا: إن الاقتصاد الوطني رغم انه حقق نموا بنسبة ٤,٧٪ خلال العام الماضي ٢٠٠٩م إلا أن قطاعات هامة فيه كالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية من الافراد تأثر نموها سلبا نتيجة للمتغيرات العالمية جراء الأزمة المالية التي اصابت العالم خلال العامين الماضيين، الأمر الذي يحتم البحث عن فرص أخرى للتمويلات المالية الخاصة باقامة مشروعات البنى التحتية ومشروعات استثمارية كثيفة العمالة.

لافتين إلى أن ما ينقص الاقتصاد اليمني حاليا هو التشريعات الخاصة بإشراك القطاع الخاص في تمويل وبناء المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية بنظام B.O.T الدولي والذي يتيح للقطاع الخاص فرصا للإسهام في تمويل وبناء تلك المشاريع والاستفادة منها لمدة معينة من الزمن.

مشيرين إلى أن قيام الحكومة والقطاع الخاص اليمني بتعزيز العمل فيما بينهما من خلال إقامة الشراكة والعمل سويا في تنفيذ مشروعات استثمارية في مجالات الصناعة والأشغال العامة والتعدين الصناعي والطاقة وفقا لأنظمة B.O.T العالمية تعد فرصة مثلى لتنمية وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي في تطوير ونهضة اليمن.

وقال الخبراء هذه الأنظمة ستسمح للقطاع الخاص المحلي بالمشاركة في توفير أفضل الخدمات التي تخدم في النهاية مصلحة المواطن من خلال تطوير العديد من المشاريع والمرافق العامة.

ويؤكد الدكتور طه الفسيل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء إلى أن معظم دول العالم قد بدأت تتجه في وقتنا الحاضر إلى الأخذ بهذا النظام حيث أن نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية يعتبر من أهم النماذج الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في مجال بناء وتطوير المشروعات التنموية حيث تلبي هذه المشاركة حاجة الحكومة من حيث نقص الموارد وعدم قدرة القطاع العام على إدارة تلك المشاريع من جهة أخرى ويرفع كفاءة ومستوى الخدمات بالمشروع المعني.

ويضيف بان الاهتمام بموضوع مشاريع « B.O.T » نابع من أسباب عديدة وواقعية وملموسة أهمها: الافكار الناجمة من عدم ملكية الشركات المنفذة للأراضي التي يقام عليها المشروع، ذلك لأن ملكيتها تستمر للدولة المضيفة طوال فترة المشروع وإلى ما بعد ذلك.

والسبب الثاني يعود إلى كون المباني والمنشآت يتم بناؤها واستغلالها على أرض غير مملوكة لشركة المشروع ووضعت تحت تصرف شركة المشروع لاستغلالها واستعمالها لفترة محدودة.

وأشار الفسيل إلى أن مفهوم نظام « B.O.T» يعتبر مفهوما جديدا «نسبيا» على الأسواق المالية والتمويلية والاستثمارية للوطن العربي «حيث درجت العادة في هذه الأسواق على تمويل المشاريع وفقاً لما هو سائد فيه من مفاهيم تقليدية سابقة لوجود هذا المفهوم الجديد»، مضيفا بان الحاجة تستدعي أولا القيام بتغيير بعض «المفاهيم التمويلية» السائدة حتى تتماشى مع متطلبات هذا المفهوم الجديد «بي أو تي» وعند القيام بتمويل مثل هذه المشاريع.

وتشير المنظمة العربية للتنمية الصناعية إلى بعض الحقائق الثابتة والتي مفادها أن هذا نظام الـ «B.O.T» لم يات من فراغ وإنما نجم عن ممارسات فعلية وواقعية وعملية يشاهدها العالم يوميا وفي أكثر من دولة من دول العالم المنتشرة على وجه هذه البسيطة حيث تبلغ قيم مثل هذه المشاريع الملايين من الدولارات مؤكدا في الوقت نفسه على أن العديد من آليات وادوات التمويل والافكار والمبادئ المالية التي سادت وتسود الاسواق المالية والاستثمارية (التي اصطلح على تسميتها لأغراض هذا المؤتمر بـ «المفاهيم التقليدية») لا تزال واجبة التطبيق حول كيفية تنظيم وتمويل مشاريع «بي او تي» ولكن يتعين تطويعها وتغيير كيفيتها.

وتعرف مشاريع الـ B.O.T بناء - تشغيل - تحويل) بانها خصخصة المشاريع من خلال أسلوب علمي تعاقدي تقوم فيه الدولة بالتعاقد مع إحدى الشركات الخاصة لتطوير مشروعات عمرانية او إنشائية او صناعية حيث تتكفل الشركة بتصميم وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروع لمدة لا تقل عن ٢٠ سنه و تتقاضى الدولة خلال هذه السنوات رسوم حق الانتفاع من الأراضي التي يقام عليها المشروع وبعد انقضاء مدة العقد يبرم عقد جديد مع ذات المستثمر او مع مستثمر جديد على أساس المشاركة بالأرباح Profit Sharing ويستمر المستثمر بإدارة المشروع .

ويوضح الخبراء أن بلادنا بحاجة ماسة لانجاز قانون لمشاريع الـ B.O.T من قبل مجلس النواب حتى يتم فتح الباب أمام الشركات المحلية والخارجية لتنفيذ مشاريع إستراتيجية في اليمن، وهو ايضا ترجمة لمطالبات العديد من الاقتصاديين والخبراء المحليين والدوليين.

وأشار الخبراء إلى أن الأمور تحتاج إلى تسارع وتيرة العمل حتى تدور عجلة هذه المشاريع من جديد بما يخدم مشاريع التنمية بشكل عام وتحقيق الرغبة اليمنية بتحويل اليمن إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وقد تبنت بلادنا خلال العام ٢٠١٠م جملة من الإصلاحات الشاملة في المجال الاقتصادي انطلاقا من حرصها لتهيئة البيئة العامة لتحقيق النمو والتخفيف من الفقر كما انها مندفعة نحو مزيد من إصلاح القوانين التجارية إيمانا بان المرحلة المقبلة بحاجة لجملة تشريعات في السجل العقاري والسوق المالية والإقراض البنكي لارتباطها غير المباشر بالتوجهات المستقبلية نحو البنية الاستثمارية وفي نفس السياق يجرى العمل بشدة نحو تأهيل القطاع الخاص للاستفادة من مشروع قانون الـ (B.O.T) او قانون الشراكة مع القطاع الخاص، و الاستثمار في البنية التحتية للبلد ويتوقع حسب ما تشير إليه مؤسسة التمويل الدولية بصنعاء أن يحظى مشروع قانون المشاركة بنظام B.O.T بالأولوية للإعداد خلال الفترة القادمة.

مؤكدين ان هذه المشاريع ستساهم في دفع عجلة الاقتصاد اليمني وتطوير القطاع الاستثماري في البلاد وذلك من أجل إيجاد بدائل أخرى للدخل وتوفير الخدمات المثلى للمواطنين حيث ستسمح بمشاركة القطاع الخاص في توفير أفضل الخدمات التي تخدم في النهاية مصلحة المواطن من خلال تطوير العديد من المشاريع والمرافق العامة ولأنه سيفتح الباب من جديد أمام الشركات لتنفيذ مشاريع الـ B.O.T في اليمن كما انه ترجمة لمطالبات العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية المانحة والداعمة لليمن.

ويقول محللون: إن الحاجة لتعزيز الجانب التشريعي في القطاعين التأميني ،والتهريب لا تزال مهمة ،لاستهداف مرحلة تأمينية والحد من التهريب، موضحين وجود عائلة من التشريع ،التي تعزز المسالة والشفافية ومكافحة الفساد وقوانين الذمة المالية، لكنها بحاجة إلى إعادة نظر وتقييم مقارنة بالبعد الإقليمي والدولي.

وكان أكاديميون وقانونيون ،قد أكدوا على ضرورة إعادة النظر ومراجعة شاملة لكافة القوانين المتعلقة بالقضاء التجاري ،وبما يجعلها عاملاً لتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ويحول الشركات العائلية إلى شركات اكتتاب ومساهمة عامة.

وبرزت المعوقات الإدارية كما أشار إليها التقرير الوطني ،في أن نظام إجراءات فحص التعرفة الجمركية مرهق من قبل الهيئة العامة للاستثمار ،تعدد المعاملات الإدارية في الحصول على تراخيص الاستثمار، صعوبة تنفيذ الرهون العقارية لدى المحاكم، إضافة لعدم مساهمة نظام الائتمان لدى البنوك في تطوير التجارة وتمويل المشروعات.

أما في الجانب القانوني فقد تمثلت المعوقات ،في تعقيدات متعددة تضمنها قانون الاستثمار وعدم وضوح نصوصه ،عدم كفاية العقوبات في قانون الحق الفكري ،وجود نقص في التشريعات، إلى جانب تراكم قضايا المنازعات التجارية أمام المحاكم وإشكاليات تنفيذ الأحكام.

وهناك توجه حكومي كبير لإعادة تنظيم السجل العقاري على أساس النظام العيني ،وتبني سياسة واضحة لتخصيص أراض للاستثمار ،إضافة إلى تعزيز دور هيئة الاستثمار في الجذب والترويج، واعتماد برامج تسهم في الشراكة بين الخاص والحكومي إلى جانب دعوى البنوك إلى التعامل بموضوع الرهن العقاري على أساس السجل العقاري، وأن يتضمن قانون البنوك أحكاماً تسمح بإيجاد آليات لودائع خاصة بدعم البنوك المتعثرة.

كما تضع الحكومة نصب عينيها هدفاً استراتيجياً يتمثل في مراجعة شاملة وإعادة نظر للتشريعات القائمة والمرتبطة بجوانب التجارة والاستثمار وإجراءات التقاضي التجاري كقانون الرسوم القضائية ،المرافعات والتنفيذ المدني ،التحكيم ،قوانين التوثيق والاستثمار ،التجاري البنوك ،والمالية).